الباب الخامس

العرب ومواجهة المخططات الايرانية

العرب ومواجهة الإستراتيجية الإيرانية

أصبحت الاستراتيجية الإيرانية الشاملة إزاء المنطقة العربية، أكثر وضوحاً وأخطر تهديداً من أي وقت مضي، خاصة أنها وظفت السياسات الأمريكية إزاء المنطقة إجمالاً والعراق بصفة خاصة، وأحرزت مكاسب هائلة لم تكن لتحصل عليها بقوتها مطلقا وهذه الاستراتيجية الإيرانية ستؤثر بفعالية علي الدول والاقتصادات العربية من خلال ما ستؤدي إليه من تغيرات في البيئة السياسية والأمنية في البلدان العربية، وبالذات في العراق ولبنان ومنطقة الخليج.

وتستند إيران في إستراتيجيتها علي استخدام إمكاناتها الاقتصادية في تمويل القوي المرتبطة بها سياسياً وأيديولوجياً أو حتي عملائها في المنطقة العربية، لتحقيق طموحاتها وإعادة ترتيب النظم السياسية، وبنظرة سريعة علي الوضع الراهن للإمكانات الاقتصادية الإيرانية في ظل الارتفاع السريع لأسعار النفط وزيادة عائد صادراتها منه، نجد أن ناتجها

المحلي الإجمالي قد ارتفع من ١١٤.١ مليار دولار عام ٢٠٠١، إلى ١٩٦.٣ مليار دولار عام ٢٠٠٦م ومن المقدر لهذا الناتج أن يتجاوز ٢٣٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٧م، كما ارتفع الفائض التجاري الإيراني من٦٥٤٨ مليون دولار عام ٢٠٠١م إلى ١٦٨٣٩ مليون دولار عام ٢٠٠٦م، وارتفع فائض ميزان الحساب الجاري الإيراني إلي نحو ١٤ مليار دولار عام ٢٠٠٦م، ومن المقرر له أن يتجاوز ٢٣ مليار دولار عام ٢٠٠٧م، كما ارتفع معدل الاستثمار في إيران إلى ٣٢% من الناتج المحلي الإجمالي؛ بما يتيح إضافة طاقات كبيرة جديدة للإنتاج الإيراني، كما تمكنت إيران من توظيف التحسن في قدراتها الاقتصادية والمالية في تمويل تطوير قدراتها وصناعاتها العسكرية بصورة لافتة في السنوات الأخيرة، باعتبارها ركيزة لأي استراتيجية إقليمية فعالة.

كما حاولت إيران استقطاب قسم من النخبة العربية بخطاب مُعاد للكيان الصهيوني، حتي تصرفهم عن قراءة وتحليل استراتيجيتها إزاء المنطقة العربية والمخاطر التي تنطوي عليها، في لبنان الذي تحولت فيه إيران إلي لاعب حاسم، وسوريا التي انضمت للجانب الإيراني بعد أن تركتها الدول العربية الرئيسية تواجه وحدها الضغوط الأمريكية والغربية كما أن الاضطراب الإقليمي الذي يمكن أن تؤدي إليه الاستراتيجية الإيرانية يؤدي إلي الإضرار باستقرار البيئة السياسية ـ الأمنية الضرورية للغاية

لأي تطور اقتصادي في المنطقة ولأن مواجهة الاستراتيجية الإيرانية إزاء المنطقة العربية أمر مهم للغاية، فإن الدول العربية الرئيسية والتي تمتلك الإمكانيات المادية والتقنية بدأت هي الأخرى تتحدث عن برامجها النووية وكيفية الاستفادة منها في الأغراض السلمية وتوليد الطاقة بالتعاون مع الوكالة الدولية، كما أن هذه الاستراتيجية العربية يجب أن تترافق مع تطوير استراتيجيات للتنمية ولمكافحة الفساد ولتحقيق العدالة الاجتماعية في البلدان العربية، ولتوزيع ثمار التنمية بين كل أبناء البلدان العربية دون أي تحيزات، وبناء نظم ديمقراطية حقيقية ، وتطوير القوة العسكرية إلي مستويات تمكن الدول العربية من مواجهة أي تحد تتعرض له.

هذا كله يدفعنا لأن نسأل سؤال افتراضي ، إجابته يمكن أن تفسر بعض ما يجري في الشرق الأوسط حاليا، وكثيرا مما يحدث مستقبلا، وهو هل بدأت حرب باردة في المنطقة بين الدول العربية وإيران؟

بالطبع لا يمكن الجزم بشأن تلك الأمور ببساطة، لكن هناك مؤشرات تؤكد أن الإجابة هي نعم، لقد بدأت حرب باردة بين تحالف من الدول العربية وإيران، ونطاقها يمكن أن يتسع ليؤثر بشدة علي أوضاع المنطقة، ما لم يصل الطرفان إلي نوع من الوفاق.

وهناك بدايات مختلفة لفهم تلك المسألة، فالبعض يتصورها تاريخية، ويعود بالعلاقة إلي ما كان قائماً في الزمن السحيق بين الفرس والعرب، مقرراً أن إيران ظلت دائماً فارسية، بصرف النظر عن تغير الشكل، من صفوية إلي قاجارية إلي بهلوية إلي خومينية والبعض يتصورها مذهبية تتعلق بجمهورية حاولت من قبل تصدير ثورتها، وعادت مرة أخري إلي تلك السياسة وآخرون يعتبرونها جيواستراتيجية تتعلق بأمن دول عربية تهدده واحدة من دول الجوار التي تتصور حالياً أنها القوة الإقليمية العظمي، وأياً كانت القيادة، فإن هناك مشكلة بين الطرفين.

لقد كانت الدول العربية دائماً، وفقاً لنظرية سائدة لدي النخب السياسية، والبيروقراطيات الحكومية، وقادة الرأي العام، تنظر لدول الجوار، التي تعرف عادة بأنها إيران وتركيا وأثيوبيا، علي أنها يمكن أن تمثل عدواً محتملاً أو حليفاً متصوراً ولقد سادت الرؤية الأولي في كثير من الأحيان، فهناك حساسية عربية تجاه تلك الدول الكبيرة، صاحبة الحضارات القديمة، التي توجد علي حدود العالم العربي وتحاول التدخل في شئونه أو السيطرة علي أطرافه، وعبر الزمن، أصبحت التوجهات إزاء تركيا وأثيوبيا أكثر مرونة، رغم وجود بعض المشاكل، لكن ظلت التوجسات إزاء إيران قائمة لدي كثيرين.

جاءت الردود العربية علي الموجة الإيرانية مباشرة، فقد اتخذت شكلا رسميا ارتبط بتصريحات علي أعلي المستويات، واستخدمت خلالها عبارات قوية لكي تصل الرسالة بدون لبس، فقد تحدث الملك عبد الله ملك الأردن عن الهلال الشيعي، وأثارت الكويت مسألة القلق بشأن القدرات النووية الإيرانية، وصدرت تصريحات حادة من وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل حول تسليم الولايات المتحدة العراق لإيران، وأشار مبارك إلي مشكلة الولاء المزدوج للشيعة تجاه إيران، فقد وضح أن دولاً عربية رئيسية قد قررت أن تلفت الانتباه بشدة إلي أنها تراقب الموقف، وأن لديها تقديراتها بشأنه، وأنها لن تقف ساكنة.

وهناك ما يشير إلي أن تلك الدول العربية المعنية لم تتوقف فعلياً عند هذا الحد، فرغم أنها كلها كانت غير راغبة في خوض صراع مكشوف مع القوة الإيرانية العائدة، أو التي تحاول القفز عبر حدود المنطقة، علي النحو الذي تؤكده محاولاتها التخفيف من تصريحات مسئوليها بشأن إيران، أو استمرارها في إجراء الاتصالات، وتبادل الزيارات مع المسئولين الإيرانيين، إلا أنها كانت راغبة بنفس الدرجة في التأكيد علي أنها تدرك ما يدور، وأنها - مثل كل الدول - لن تسمح بمساس لا يمكن احتماله بمصالحها، وهناك تفسيرات تقرر أن ارتباطاتها بواشنطن التي تخوض صراعا مع طهران هي الدافع خلف تلك المواقف، إلا أن تلك

الدول ذاتها لديها مشاكل حقيقية مع الولايات المتحدة، وتحملها أحياناً مسئولية وصول الوضع إلي ما وصل إليه.

ولا يعرف أحد علي وجه الدقة، ما الذي تتصور الدول العربية المتحالفة أنها يمكن أن تفعله بشأن ما وصل إليه التأثير الإيراني في الشئون الداخلية العراقية لكن هناك تقارير مختلفة بشأن تحركات تحاول أن تتعامل مع هذا الوضع، وأدي ذلك أحياناً إلي حنق بعض المجموعات العراقية تجاه سياسات بعض الدول العربية بسبب قيامها أو عدم قيامها ببعض تلك الأنشطة ويظل المؤكد هنا أن تلك العواصم العربية تحاول تدارك الوضع علي تلك الساحة بمنطق الاحتواء علي الأقل، باستخدام أساليب مختلفة، دون أن تقدم علي خوض صراع مكشوف مع طهران، في ظل تقديرات مختلفة لمدي قدرتها علي إعادة العراق إلي الحظيرة العربية، فهذه المسألة معلقة.

ومن المؤكد أن مواجهة ما، قد بدأت بين عدة دول في المنطقة العربية وإيران، وأن تلك المواجهة تتخذ شكل الحرب الباردة التي ترتكز علي العمل غير المباشر، الذي لا يقود إلى المواجهة المكشوفة، لكنه يهدف في النهاية إلي تحقيق نفس الغرض، وهو عرقلة الامتداد الإيراني في المنطقة العربية، ومن المؤكد أيضاً أن إيران قد أدركت ذلك بوضوح شديد، وبالتالي أصبحت الخيارات المتاحة أمام الطرفين محددة تماماً، فلا

يوجد مجال لنكوص إيران عما كانت قد تخيلت بعض مراكز القوي داخلها أن الفرصة متاحة للقيام به، ولا يوجد مجال لقيام العواصم العربية المعنية بإخلاء الطرق لإيران لملء ما تعتقد أنه فراغ عربي. وبالتالي، تتمثل الاحتمالات المباشرة في المدي القصير في أن يتجه الطرفان إلي الصراع غير المباشر الذي تستخدم فيه الحملات الدعائية والارتباطات السياسية والدعم المالي والحروب بالوكالة والأنشطة السرية، وهو ما تقوم به إيران عمليا، ولدي الدول العربية أيضاً قدرات من نوع ما في هذا المجال، أو أن يتجه الطرفان إلي نوع من الوفاق الذي يقود إلي تحديد قواعد الاشتباك أو فض الاشتباك بينهما علي مسرح الإقليم.

المشكلة أنه لا يمكن ترجيح خيار علي آخر، فالحرب الباردة قد بدأت علي الأرجح، وهناك دول أخري عربية وغير عربية -كسوريا والكيان الصهيوني- تتطاحن في قلبها، وفق قواعدها الخاصة، ويحتاج كل من الطرفين العربي والإيراني إلي فترة اختبار لتحديد ما يمكن أن يقوم أو ما لا يقوم به، في المرحلة التالية.

منظمات تواجه المد الشيعي

إن الصراع في لبنان لو كان سياسياً محضاً، بين ما يسمى محور الاعتدال العربي (السعودية ومصر والأردن) ومحور الممانعة (إيران

وسوريا)، بواسطة أتباعهما من قوى ٨ و١٤ آذار، فما دخل المجاهدين فيه؟ وإذا كان ثمة مصلحة في الانخراط فيه فما هو تشخيصها؟ وهل المصالح تفوق الأضرار؟ وهل ثمة ضمانات أن لا يكون المجاهدون أداة في يد آل الحريري حين ينحازون إلى أهل السنة عامة دفعاً لصائل معتد فيقعوا في فخ التصفية لاحقاً وتتكرر سوابق معروفة في أكثر من منطقة؟ وعلى نطاق أعمق، هل يستحق الخلاف الداخلي بين مؤيد لمحكمة دولية ومعارض لها، بسبب اغتيال رئيس وزراء سابق، أن يدخل المجاهدون في صراع؟ ألا يعني ذلك، فتح لبنان كساحة مواجهة تنضم إلى ساحة أخَرى مشتعلة، وما المعنى الاستراتيجي حينئذ؟

ظاهر الأمور من كل الجوانب أن الصراع سياسي محض، وهذا ما هو معلن من كل طرف، فالتيار المستقبل جزء من النفوذ السعودي في المنطقة، ويستوعب فئات من كل الطوائف، وإن كان يضمّ كثرة نشيطة من أهل السنة، ولا يعتبر نفسه حزباً طائفياً سنياً، ويعمل من داخل أي حزب ديني مدّعياً الاعتدال الإسلامي، بخلاف ما يراه تطرفاً وإرهاباً، لكن ليس لعوام أهل السنة سوى هذه الواجهة حتى اللحظة، وهي في طريق الانهيار والقضاء المبرم عليها، بحسب تهديدات حزب إيران وعملاء سوريا، وتواطؤ السعودية، فلا يبقى بعد ذلك من الطبقة السياسية سوى الفتات من قيادات متهافتة أو متهالكة لا تملك لنفسها إلا ما يُمليه عليها

الحزب الإيراني من قرارات وتوجيهات، أي أن الوضع سيكون أسوأ من الراهن وبالنسبة لتيار الجهاد، ليس بالمعنى التقليدي للحاضنة الشعبية وحسب، بل إن الإطار العام سيكون غير ملائم بدرجة متعاظمة ولا مبالغة في القول، إن إلغاء المحكمة أو تجاوزها داخلياً وانهيار واجهة الحريري، سيعيد الوضع إلى لحظة إعلان أحمد أبو عدس تبني جماعته المزيفة لاغتيال الحريري الأب، حتى لو توجهت أصابع الاتهام إلى إسرائيل كجهة اغتيال بديلة ومقنعة لبعض الشرائح والفئات وترجمة ذلك، استئناف التحريض على المناطق والجماعات والأفراد تحت دائرة الشبهة، واستخدام موارد الدولة الشحيحة من جيش وقوى أمن، في عملية استنزاف متطاولة للطرفين بعيداً عن الحزب الإيراني، بدءاً من استفزاز المجاهدين وأنصارهم وإخراج ما هو مخبأ من خطط وطاقات وقدرات، لتقع معركة مشابهة لسيناريو مخيم نهر البارد، وبتوقيت مناسب لهم وهنا يُطرح سؤال وجيه: فإذا كانت طبيعة الصراع ليست كما هو ظاهر، بل حملة تصفية جديدة لتيار الجهاد وأنصاره في لبنان، بذريعة درء الفتنة المذهبية الآتية على صهوة القرار الظني المدعوم إسرائيلياً وأمريكياً، كما يزعمون، فهل ننجرّ بأيدينا إلى الفخ المنصوب لنا سلفاً، حيث الجهات المحرّضة والمنقذة، معروفة بأسمائها ومناصبها ومواقعها؟ وهل ننحاز إلى الطرف الآخر من المعادلة، وهو مخترق سورياً وسعودياً، تحت لافتة التفاهم بين الأسد وعبد الله، لمقايضة

وهمية اسمها العراق مقابل لبنان، إذ ليس تيار الحريري الآن سوى ضحية أسياده السعوديين الذين يريدون سدّ الذرائع في العراق ولبنان، لوقف نمو تيار الجهاد من جهة، وتحجيم النفوذ الإيراني في البلدين بأداة سورية مصطنعة من جهة أخرى، كمستجير من الرمضاء بالنار؟والأولوية آنذاك لإفشال الفصل بين جمهور أهل السنة والمجاهدين وعليه فإن طرح التساؤل عن الحاجة إلى دخول المجاهدين في الصراع،على أساس أنه من طبيعة سياسية محضة أو أنه بين معسكرين لا يمتّان إلى الإسلام بصلة، يصبح غير قابل للصرف، بل نوعاً من إهدار الوقت فالمجاهدون في أي مكان هم جزء حيوي من السنة إلا إذا اعتبرنا المجاهدين طائفة مستقلة ، وأن الإسلام محصور في أعضائها وحسب، وهذا ما لا يقول به القادة المخلصون ولا العلماء العاملون، بل الصراع الحقيقي بيننا وبين أعدائنا على كسب هذا الجمهور إلى جانب الحق، وعلى أن يكونوا عوناً لنا ونكونَ درءاً لهم، وهذه المعادلة السليمة التي نسعى لإرسائها.

وننتقل لما يمكن فعله الآن لإيقاف تمدد الإمبراطورية الإيرانية وتوسعها حيث من الضروري ولو بإسهاب تتم الإشارة للسبل الممكن اتخاذها لمواجهة هذا الخطر، خصوصاً في المنطقة العربية، وإيقاف تحركاتها باتجاه جيرانها العرب من الدول الصغيرة لمواجهة هذا الخطر،

طرحت بعض النظريات المختلفة حتى الآن لبعض المفكرين والإستراتيجيين من العرب، نظريتان هما الأكثر تداولاً من كل ما طرح حتى الآن، الأولى تدعوا لتبني سياسة المشاركة والعمل على إستراتيجية مشتركة مع إيران، التي يوصفها صاحب هذه الفكرة بالجارة المسلمة ،ويطرحون بدل مواجهتها، الاستفادة من قوتها لمواجهة الأخطار التي تحدق بمصالح الأمة العربية،ولمواجهة التعنت الإسرائيلي ، والتجاوزات الأمريكية في المنطقة أما النظرية الثانية التي يتبناها المفكرين الليبراليين العرب وأصدقاء الغرب، وهذه خلافاً للأولى، تدعوا للعمل مع الدول الكبرى خصوصاً أمريكا والإتحاد الأوروبي لمواجهة الخطر الإيراني سواء كان ذلك بتحجيم القوة الإيرانية عسكرياً، أو بواسطة أحلاف أمنية وعسكرية لمنع أي تجاوزات مستقبلية لإيران على حدود هذه الدول أو بالعمل على الاثنين.

أما المجتمع الدولي فهو الآخر له موقفين رئيسيين يتصدران كل المواقف الأخرى، الرأي الأول تقوده أمريكا معها أوروبا وكندا واستراليا وكثير من دول العالم، وأعمدة هذه الإستراتيجية مبنية على التركيز على منع تطوير التكنولوجية النووية لإيران وإيقاف تدخل إيران في شؤون الدول الحليفة لهم، وتشترط قبول إيران لهذه الإستراتيجية حتى تحسن هذه الدول علاقتها معها وتطورها أما النظرية الدولية الثانية يطلقها

الروس والصينيين الذين لا يمانعون من حصول إيران على التكنولوجية النووية مادامت هناك ضمانات لعدم تجاوزها الاستخدام المدني، ولا تهمهم كثيراً تدخلات إيران في المنطقة حيث يرونها ضرورية أحيانا لمواجهة التدخلات الغربية وتدخلاتها في المنطقة لكن المصلحة العربية، وسلامة أراضي الدول العربية المجاورة لإيران وضمان الاستقرار في المنطقة لا تضمنها هذه النظريات لو طبقت، ولا النظريات التي يطلقها بعض المفكرين والمحللين والإستراتيجيين القوميين واليساريين العرب، حيث انها لا تضمن أبداً إيقاف التمدد الإيراني، بل تعطي فرصة ذهبية لإيران ولتمددها في ظل تحسين العلاقات مع العالم العربي مثل ما حدث في سورية،،وفي القمه العربيه التي انعقدت في قطر بحضور ممثلين عن الدول الاسلاميه وكانت ايران من ضمن هذه الدول ، ولا تضمنها النظريات التي يطلقها الليبراليين العرب الذين يتصورون ان العمل مع أمريكا والغرب عموماً سيمنع مستقبلاً تدخلات إيران في المنطقة، والسبب وراء عدم فاعلية هذه النظرية أيضاً يأتي بسبب الأهداف الإستراتيجية للحليف الأمريكي والغربي من مواجهته لإيران والفرق بين إستراتيجيته الغربية والإستراتيجية العربية لمنع تمدد إيران، حيث يستهدف الغرب من هذه الإستراتيجية، منع إيران من تخريب خططه في النفوذ في المنطقة ونهب ثرواتها، أما العرب فيهدفون في إستراتيجيتهم منع التدخل المذهبي والسياسي والاقتصادي في شؤونهم وحتى

تجاوزات الجغرافيا الإيرانية لأراضيهم يريدون إيقاف خطر عدم الاستقرار السياسي والتشنجات الطائفية والتخريب في النسيج الاجتماعي في بلدانهم، وهذه الإستراتيجية لا تدخل في أولويات الإستراتيجية الأمريكية التي يهمها بالدرجة الأولى أن تتفق معها إيران على أهدافها في المنطقة، وهذا يمكن أن يتم بين الطرفين الإيراني والأمريكي مستقبلاً دون الاهتمام بالمصلحة العربية والخطر الموجه للوجود العربي والهوية العربية من قبل إيران، بل يمكن أن يساند الغرب هذا التوجه الإيراني، حيث انه يتفق جوهرياً مع التوجه الغربي لإضعاف الدور العربي في المنطقة خصوصاً منع خطط وحدة العمل العربي للدفاع عن المصالح المشتركة له مثل ما تم عام١٩٧٣ والخطر الإيراني يختلف بين ما يهدده للغرب وما يهدد في المنطقة، حيث ان الخطر الإيراني يهدد المصالح المادية والنفطية الغربية في المنطقة فقط وليس الكيانات الغربية، لكن إيران بالنسبة للعرب، خطراً على مصالحهم وكياناتهم وهويتهم في آن واحد أي بمعنى أصح خطر على مستقبل المنطقة العربية كلها بكل مقوماتها وهويتها العربية لكن عدم فاعلية هذه الأفكار وعدم جدوى حسابها لحل هذه المعضله، لا يعني أبداً أن ليس هناك سبل آخر لمنع التوسع الإيراني، وإيقاف خطره على الأقطار العربية بل هناك سبيل مهم، وهو الأهم والأكثر فاعلية، والضمان الحقيقي لمنع أي تدخل إيراني فارسي مستقبلاً في المنطقة، وهذا الحل هو أكبر سلاح يمكن أن

تواجهه إيران مهما جمعت من سلاح وقوة اقتصادية هذا الحل، هو اللعب على ورقة الشعوب والقوميات في إيران.

استراتيجية مواجهة التشيع

لا تزال الاستراتيجية الأمنية في التعامل مع الشيعة والمتشيعين تنطلق من المنظور الأمني المحض، بعيداً عن الأضواء، وإن كانت جهود الأمن شهدت طفرة حقيقية في الشهور الأخيرة وينفي بعض مسؤولي الأمن أن تفكر المؤسسة الرسمية باللجوء إلى الحركة السلفية لمواجهة التشيع والحد منه، على الرغم من أن عدة جماعات وحركات دينية عرضت القيام بهذا الدور، إلا أن المؤسسة الرسمية تفضل التعامل مع الظاهرة من خلال بناء قاعدة معلومات صلبة حول شيعة العراق النشطاء في عمان، خاصة أن هناك تقارير أمن مؤكدة تشير إلى انتماءات خطيرة لعدد منهم وارتباط وثيق بإيران، وأجهزتها الأمنية والعسكرية وتؤكد مصادر أمنية أن من تثبت له علاقة بنشاط تبشيري شيعي يرحّل على الفور، وهو ما حدث بالفعل مع عدد من العراقيين، أما المتشيعون الأردنيون فيخضعون للتحقيق وتتم مراقبتهم للتأكد من عدم قيامهم بأنشطة تبشير كما ذكر بعض أصحاب المكتبات في وسط البلد أنّ أجهزة الأمن قامت بتفتيش المكتبات في الآونة الأخيرة بحثاً عن الكتب التي تناصر التشيع أو تدعو له.

النخبة السياسية تختلف في تقييم الابعاد الأمنية والسياسية لظاهرة التشيع وخطر النفوذ الإيراني على الأردن فالمحلل السياسي، جميل النمري، يوافق على أن ظاهرة التشيع، وإن كانت محدودة إلى الآن، فإنها تمثل أداة ورأس حربة إيرانياً في حال تجذرت حالة الاستقطاب ودخلت إيران والولايات المتحدة في مواجهات إقليمية كما يميز النمري بين التشيع الديني والسياسي ويرى أنّ حالة الأمن ستكون مهددة بالفعل، إذا ما صحّت معلومات أمنية عن وجود خلايا تابعة لإيران في الأردن، ستكون فاعلة إذا ازداد التوتر في المنطقة وتعززت حالة الاستقطاب الإقليمي.

ويقف المحلل السياسي،ومدير مركز القدس للدراسات، عريب الرنتاوي ، فهو لا يرى أسباباً مقنعة في التخوف الرسمي الأردني من النفوذ الإيراني، ويرى أن ذلك يأتي تسويقاً واضحاً للمشروع الأمريكي في المنطقة، من خلال خلق ما يسمى بـإيران فوبيا، والترويج أن الخطر الحقيقي هو إيران وليست إسرائيل مع أن الحقيقة أن الخطر الذي يتهدد الدول العربية، في مقدمتها الأردن، هو من إسرائيل فمشكلتنا مع ديمونا وليس مع بوشهر.

ويرى الرنتاوي أن الأردن غير معني بخطر التشيع والنفوذ الإيراني، فدون ذلك حواجز جغرافية وديمجرافية، وعلى دول عربية أخرى أن

تقلق من هذه الظاهرة وتفكر فيها وليس الأردن، بل على النقيض من ذلك يرى الرنتاوي أن من الخطورة بمكان خلق مشكلة أمنية وسياسية مع إيران وقوى الشيعة في المنطقة، ووضع الأردن في مقدمة حالة الاصطفاف الإقليمي وفي المعسكر المقابل.

ويتساءل الرنتاوي ماذا سيحدث لو تم الوصول إلى صفقة بين إيران والولايات المتحدة، ماذا سنجني من تبني سياسات معادية لإيران.

النفط يسقط مخططات إيران في المنطقة

عندما يتعلق الأمر بالأمن القومي في أي بلد، تنهار كل الجدران من أجل حمايته، فهل الأمن القومي الإيراني كان مهدداً من اليمن؟ أم أنه كان مهدداً من السودان؟

منذ سنوات وإيران تركز على السودان لتطويق الخليج، ولتهريب السلاح عن طريقه إلى سيناء وغزة وانكشف عمق العلاقة الاستراتيجية بين البلدين من تفاصيل محضر لقاء عقد في الخرطوم في أغسطس ٢٠١٤ لكبار قادة العسكر والأمن وقال مصطفى عثمان إسماعيل السكرتير السياسي لحزب المؤتمر الوطني: يمكننا تحسين علاقتنا بدول الخليج من دون أن يتأثر تحالفنا الاستراتيجي مع إيران أما رئيس المخابرات اللواء صديق عامر فقال: إيران أكبر حليف لنا في المنطقة،

وهذا يعود لعلاقاتنا المتداخلة مع الحركات الإسلامية في العالم كله، ثم إننا نشكل نقطة وصل لإيران مع كل هذه المجموعات ونستطيع أن نخدع دول الخليج باتخاذنا خطوات وإجراءات نحو تحسين العلاقات الدبلوماسية معها ويجب أن نشرح للاستخبارات الإيرانية التهديدات التي نتوقعها وعليهم أن يتفهموا الأمر، وهكذا نستطيع أن نحافظ على العلاقات مع الطرفين؛ إيران من جهة والخليج من جهة أخرى، وفي الوقت نفسه نقول للسعوديين إننا نقف في صفهم.

التقرير طويل، وكله يركز على العلاقة الاستراتيجية مع إيران بعد تسربه ووصوله إلى المعنيين في الخدعة، قام الرئيس عمر البشير بأداء فريضة الحج وأرادها مناسبة لتوضيح نوعية العلاقة السودانية مع إيران، وقال في مقابلة مع الشرق الأوسط في ١١ أكتوبر: لا توجد علاقات استراتيجية بيننا وبين إيران علاقتنا مع إيران طبيعية بعد الاطمئنان الإيراني على أنها أخذت السودان مقتنعة بأن هناك فرقاً بين إغلاق المكاتب التي افتتحتها فيه للتشيع، وبين عمق العلاقة الاستراتيجية، عادت إيران لتكتشف أن تنظيم داعش يشكل خطراً على نظامها فبدأت الاتهامات الخيالية التي تدل على مدى قلقها العميق ومع وصول الحوثيين إلى صنعاء قال الناطقون الإيرانيون، إن العلاقة الوثيقة بين اليمن والثورة الإيرانية تمثل تحولاً استراتيجياً مهماً سيؤدي حسب

قولهم إلى انهيار كل الأنظمة السنية في المنطقة ولم يتمالك محمد صادق الحسيني، الناطق الدائم باسم النظام الإيراني، أعصابه فقال من على شاشة الميادين الفضائية في ٢٤ سبتمبر ٢٠١٤باب المندب اليوم مع مضيق هرمز يضيقان الخناق على البحر الأحمر ونحن في حالة تحول حرب عالمية ثالثة حصلت في الميدان وبتنا سلاطين البحر الأبيض المتوسط الجدد، وسلاطين البحر الأحمر الجدد، وسلاطين الخليج الجدد نحن محور المقاومة (أي طهران – دمشق – بغداد – الضاحية – صنعاء) وسنصنع خريطة المنطقة.

لكن لماذا السلاطين الجدد هم على ما هم عليه، في هذه الحالة من الذعر؟منذ أشهر وأسعار النفط تنخفض في الصين وخف الطلب عليه، والولايات المتحدة في ازدهار وتنتج الآن أكثر من السعودية.

إيران، مع وكلائها تجاوزت في اليمن فاليمن سيبقى الساحة الخلفية للسعودية، وإيران ستبقى غير قادرة على التمدد فيه واقتحمت العراق بطريقة عمياء فكانت النتيجة إيقاظ تنظيم داعش في سوريا القصة لم تنتهِ بعد لكن اليمن كان الخطوة الأبعد من الخط الأحمر أرادتها إيران حرباً غير مباشرة مع السعودية، فكانت لها أسعار النفط بالمرصاد إذا وصل سعر النفط إلى ٧٠ دولارا للبرميل فإن الاقتصاد الإيراني والروسي سيتأثران، والتوقعات أن يصل حيث يقول خبير نفطي غربي إن أسعار

النفط قد تنخفض أكثر وكل حركات المستقبل لأسعار النفط تعتمد على ما ستقرره المملكة فلدى المملكة سدس احتياطيات النفط المؤكدة، وليس صحيحاً أن إنتاج النفط من الصخر يقلقها، لأن بئر النفط الصخرية عمرها لا يتعدى من ٥ إلى ٦ سنوات، بينما آبار النفط في العالم يتجاوز عمرها الـ٤٠ سنة هذا لا يمنع أن السعودية تريد أن تحمي أمنها القومي، وفي الوقت نفسه تريد أن تثبت للعالم أنها صاحبة الكلمة الفصل في قضية النفط ورفض السعودية خفض الإنتاج سيؤثر على الشركات التي تحفر، فهذه ستبحث عن حماية لأرباحها عن طريق توفير المال وهناك كثير من الدول التي يعتمد اقتصادها على عائدات النفط مثل روسيا وإيران، وفنزويلا، ونيجيريا هذه الدول ستواجه حالة من عدم الاستقرار.

فالسعودية يمكنها أن توازن ميزانيتها حتى لو وصل سعر برميل النفط إلى ٥٠ دولاراً، أما إيران فحسب التقديرات الاقتصادية تنهار إذا ما وصل سعر البرميل إلى ٧٠ دولاراً فلدى إيران الآن العشرات من ناقلات النفط في البحر، ولم تجد من يشتري بسعر مقبول، فاضطرت إلى البيع بسعر أقل، مما تسبب في المزيد من الانخفاض في سعر النفط وإيران تتطلب حداً أدنى من سعر النفط لا يقل عن ١٠٠ دولار لتلبية توقعات الإيرادات الأساسية إنما هناك تخمة نفطية في الأسواق مع تباطؤ

اقتصادي في أوروبا والصين أما روسيا فاقتصادها في حالة من الفوضى، ووصل سعر صرف الدولار إلى ٤١ روبل، وتخسر سنوياً ملياري دولار مقابل كل دولار يخسره سعر برميل النفط ولم يكن مخطئاً وزير المالية الروسي عندما قال: إن روسيا لا تستطيع تحمل ٥٠٠ مليار دولار لتحقيق برنامجها الطموح في إعادة التسلح ومن المستبعد أن تقدم السعودية على خفض إنتاجها لدعم الأسعار، لأن العراق سيملأ الفراغ النفطي الذي ستتركه السعودية!.

هناك من يسمي هذه حرب النفط، لكن لو لم تقع هذه الحرب فإن خطة إيران هي تطويق الخليج والسعودية لا تفكر فى مهاجمة إيران ، ومن حقها أن تستخدم ورقة النفط.

يقول سياسيون غربيون إن إيران وروسيا لا تريدان أن تخنقهما سياسة انخفاض سعر النفط وستحاول إيران رفع السعر كيف؟ الحرب أو الإرهاب قد تحاول تحريك حدود اليمن مع السعودية، وإيقاظ كل خلاياها النائمة في الدول العربية لكن هذا لن يفيد فنقاط الضعف كثيرة في إيران فهناك بلوشستان على الحدود مع باكستان،وعرب الأحواز، والآذاريون، هؤلاء أقوياء ولا يميلون للبقاء في إيران، ثم هناك الأكراد وقد حان وقت تحركهم في النهاية فالفئة الحاكمة في إيران فئة محاربين، وليست فئة مستضعفين، وبالتالي ستكون هناك حرب إعلامية وسياسية .

كشف تقرير أمريكي نشره الكونجرس الأمريكي، قبل أسابيع قليلة من الإعلان عن التوصل إلى اتفاق حول البرنامج النووي الإيراني بين طهران ومجموعة الـ(٥ + ١) في لوزان بسويسرا، إثر مفاوضات طويلة في فيينا، تفاصيل جلسة سابقة له، ناقش فيها ما الذي يمكن أن يحدث لو تم بالفعل التوصل إلى اتفاق مع إيران بالجهود الدبلوماسية لإدارة الرئيس باراك أوباما، وما يمكن أن يعنيه رفع العقوبات عنها.

وعلى الرغم من أن تاريخ الجلسة التي تم نشر تفاصيلها الكاملة مؤخراً، يشير إلى أنها عُقدت في أواخر العام الماضي، فإن أهميتها تكمن في الزاوية التي اختار أعضاء الكونجرس الأمريكي أن يناقشوا التهديدات الإيرانية من خلالها، وهى زاوية الدور الإيراني في ضرب استقرار الشرق الأوسط، من خلال الاعتماد على سياسة الانقسامات، واستغلال التوترات الطائفية، واللعب بنيران التطرّف الديني والحركات الإرهابية، والسعي لهز أركان النظام السني الذي يتكوّن منه غالبية المسلمين في الشرق الأوسط، لحساب حركات معارضة شيعية تحظى بالمال والسلاح الإيراني الذي سيتضاعف حتماً، لو تم رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة حالياً على إيران بسبب أزمة برنامجها النووي.

وكشف تقرير الكونجرس الأمريكي أن طموحات إيران بالتوسُّع في المنطقة عبر استغلال الانقسامات الطائفية فيها، لا يقل خطورة عن

برنامجها النووي، وأن طموحات إيران التوسُّعية في الشرق الأوسط يمكن أن تمثل خطراً على العالم لا يقل عن خطر طموحاتها النووية وأن التوصل إلى اتفاق نووي مع إيران، لا يمكن أن يعنى أبداً النوايا الحسنة لقادتها، الذين يعرفون كيف يصافحون الأمريكان على مائدة المفاوضات بيد، في الوقت الذي تمتد فيه يد أخرى لتمويل وتهريب السلاح لكل من يجيد الطعن في ظهور الدول الأخرى من حولها.

وانتقل تقرير الكونجرس لاستعراض شهادة خبير آخر في الشؤون الإيرانية، هو سكوت مودال، الخبير في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية،الذي قال إنه سيستعرض أمام لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس،الأهداف بعيدة المدى للسياسة الخارجية الإيرانية، وأسلوبها في ضرب وزعزعة استقرار المنطقة، إضافة لما أطلق عليه خطة التحرك الخاصة بإيران لبسط نفوذها على المنطقة.

ودول الخليج محقة في توجسها من التحركات الإيرانية، ومحاولات إيران استغلال قضايا التطرف الديني، والضغوط السكانية، وغيرها من عوامل عدم الاستقرار التي تواجه دول المنطقة في السنوات الأخيرة، التي تسعى حكومات الخليج كل على حدة لمواجهتها والتعامل معها، كما أن خطورة تحركات إيران في المنطقة، تكمن في أنها نجحت بالفعل في أن تقطع شوطاً طويلاً في تكوين وبناء نظم عمل وأجهزة تعمل في

الخفاء بشكل يتيح للحكومة الإيرانية دعم الحركات الإسلامية والميليشيات الموالية لإيران من خلال واجهات ومنظمات ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية ومنظمات تجارة وأعمال، هذا الجسد الخفي الكامن وراء كل التحركات الإيرانية لزعزعة الاستقرار في المنطقة، يحتاج من المجتمع الدولي لمزيد من الرقابة والحذر والواقع أنه حتى في حالة النجاح الدبلوماسي الأمريكي في التوصل لاتفاق نووي مع إيران، فإن أنشطة شبكة الحركة الإيرانية التي تستهدف زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط، سوف تظل تفرض تهديداً لابد من مواجهته على دول الخليج والغرب بشكل عام.

كما أن دعم إيران وتسليحها للميليشيات والجماعات المعارضة الشيعية عبر المنطقة يهدد الأمن العالمي، من أجل ذلك، لابد أن يطالب صناع القرار في أمريكا بتشكيل قوة دولية مهمتها شن حملة دولية لمواجهة أنشطة وتحركات الأجهزة والمنظمات التي تعمل في إطار شبكة الحركة الإيرانى ولا بد أن تشن أمريكا حرباً ناعمة لمواجهة تحركات المخابرات الإيرانية وفيلق القدس وحزب الله، وغيرها من المنظمات الإيرانية غير الرسمية التي تعمل كغطاء ثقافي أو ديني أو اقتصادي لتغطية أنشطة التوسع الإيراني، وربما كان من الضروري إعلان حزب الله اللبناني كمنظمة إجرامية وليس إرهابية، من خلال الكشف عن

تورطه في أعمال إجرامية عبر العالم كله، تشمل غسل أموال وتهريب المخدرات، بشكل يضعه فعلياً ضمن لائحة منظمات الجريمة الدولية، التي تستحق تطبيق القانون وفرض العقوبات الاقتصادية عليها، وليس تركه يروج لصورته باعتباره منظمة صفوة المقاومة في العالم الإسلامي.

وقد واصل أعضاء الكونجرس بعدها توجيه عدد من الأسئلة للخبراء، فسأل أحدهم عن حجم التأييد الداخلي الذي يمكن أن يتمتع به الملالي والمرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران حالياً، وكان الرد: أنه على الرغم من صعوبة التوصل لتقديرات فعلية حول المسألة، مع حرص الإيرانيين على عدم التصريح بآرائهم الحقيقية، إلا أنه من الممكن القول إن الملالي الذين يحكمون إيران لا يتمتعون إلا بتأييد ١٠ % من الشعب الإيراني وقد علق أحد أعضاء الكونجرس على هذه النقطة بأن هناك ٩٠ % من الشعب الإيراني غير راضين عنه، كما أن هناك مسألة الأقليات التي قد لا تكون راضية عن الحكم فيه، وهناك ما يقرب من ٣٠ إلى ٤٠ % من الآذريين إضافة إلى الأقليات الكردية وأقليات بلوشستان.

وانتقل النقاش بعدها إلى ما يمكن أن يعنيه نجاح إيران في تصنيع أو الحصول على أسلحة نووية في سياق سياساتها الإقليمية التوسعية في الشرق الأوسط، وكان رد الخبراء: أنه من الطبيعي أن تسعى إيران

للحصول على أسلحة نووية تدعم تحركاتها وسياساتها التوسعية، خاصة أنه يوجد الآن في الخليج نوع من عدم تكافؤ القوى على المستوى التقليدي، فالسعودية وغيرها من دول الخليج تملك قوة عسكرية تفوق إيران بكثير بسبب قدرتها على الحصول على ما تريد من الأسلحة الأمريكية، في الوقت الذي لا تستطيع فيه إيران الوصول لمخازن السلاح العالمية بشكل مفتوح.

وهكذا، ومع عدم تكافؤ قوى التسليح والقدرات العسكرية من الناحية التقليدية مع السعودية وغيرها من دول المنطقة، لجأت إيران إلى محاولة إيجاد نوع آخر من التوازن في القوى الإقليمية، عبر الاعتماد على شبكات الإرهاب وغيرها، كنوع من ضرب الاستقرار والأساس الذي تقوم عليه هذه الدول من حولها .

انحسار ذاتى بفشل القوة الناعمة الإيرانية

إن مدى تأثير القوة الناعمة الإيرانية في الإطار الجيوبوليتيكي يبقى محدودًا لعدة أسباب، لعل أبرزها:

أولاً: من الناحية الاقتصادية: فشلت إيران في تقديم نموذج اقتصادي يكون مصدرًا للقوة الناعمة فلا هي قدمت نموذجًا اقتصاديًا كما فعلت

الصين، ولا هي قدمت قصة نجاح اقتصادي كما فعلت تركيا، واعتمدت على المال السهل كدولة ريعية لاستخدامه كأداة مولدة للقوة الناعمة.

وفي هذا الإطار، يشير الباحث الإيراني شهرام شوبين إلى أن النموذج الاقتصادي الإيراني نموذج فاشل بامتياز حتى مقارنة مع جيران إيران الصغار في الجنوب الذين انتقل إليهم عدد لا يُستهان به من رجال الأعمال الإيرانيين فقد فشلت إيران في تنويع اقتصادها أو في الاستثمار في البنية التحتية المرتبطة بالطاقة وأدى تراكم الفساد وسوء إدارة الاقتصاد إلى فشل ذريع.

ويدعم هذا التقييم نتائج التحليل الاقتصادي الذي قام به الباحث جهانجر أموزجار خلال السنوات من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٠ للأداء الاقتصادي لإيران مقارنة بالخطة الإستراتيجية الخمسية الرابعة، وكانت نتيجته فشلاً ذريعًا.

ثانيًا: من الناحية السياسية : فشلت إيران أيضًا في بناء نموذج سياسي جاذب يعمل على توليد القوة الناعمة، ولم يجد أي نوع من أنواع التعاطف على عكس الحال عند حدوث ثورة إيران ١٩٧٩، ولم يستطع أن يروج لإيجابياته كما هو الحال بالنسبة إلى تركيا مثلاً، بل إن الفجوة بين النظام الثوري والمجتمع ما بعد الثوري بدأت تتسع وانعكس ذلك بشكل سلبي على صورة النظام حتى العراق الذي كان يفترض كثيرون

أنه سيتأثر بالتجربة الإيرانية، لم يختر نظامًا سياسيًا مشابهًا على الإطلاق.

ويعتبر البعض أن الديمقراطية الإيرانية ديمقراطية شكلية واقعها ثيوقراطي ومضمونها ديكتاتوري على اعتبار أن المرشد الأعلى يمتلك صلاحيات تفوق تلك التي يمتلكها أي سلطوي في العالم ويستند إلى شرعية دينية وسياسية معًا، ويجمع إلى سلطاته صلاحيات أخرى كثيرة كما جاء في المادة ١١٠ من الدستور، ويسيطر على كل المجالس في البلاد، بعضها تابع له والبعض الآخر خاضع لنفوذه.

كما يعاني النظام من مشاكل هائلة في موضوع الحريات والوضوح، فأقلية مثل الأقلية السنية التي تشكّل ما بين ٩% إلى ٢٠% على الأقل من سكان إيران لا يحق لها الوصول إلى أي منصب تنفيذي رفيع عمليًا تم حرمان ما بين ٧ إلى ١٤ مليون مواطن إيراني على الأقل بشكل أوتوماتيكي وبموجب الدستور من تولي الرئاسة أو أركان الجيش أو القضاء ناهيك عن المناصب الأخرى كما بيّنت انتخابات الرئاسة لعام ٢٠٠٩أن النظام يعاني مشاكل هيكلية متجذرة؛ فقد أضرت هذه الانتخابات بصورة النظام الإيراني بشكل خطير في المنطقة والعالم، وكان لها بالغ الأثر في تعزيز هذه الصورة السلبية لدى شريحة واسعة من عامة الناس وأيضًا لدى النخبة المثقفة ؛ ففي العالم العربي على

سبيل المثال، تعززت النظرة إلى إيران كدولة ثيوقراطية لا تحترم الحريات، ولا تقيم وزنًا للقانون، وتقمع شعبها وتغرق في التزوير والفساد.

ثالثًا: من الناحية الثقافية : لا يُعد العنصر الثقافي الفارسي سواء المتعلق باللغة أو الحضارة عامل جذب أو تأثير واسع بالمعنى العام المطلق؛ إذ إن تأثيره محدود ومرتبط بشكل مباشر بمنطقة آسيا الوسطى لكن حقيقة أن معظم شعوب هذه المنطقة من القومية التركية، فإن هذا يحد بطبيعة الحال من نفوذ إيران حال كان اللاعب التركي حاضرًا سيما وأن الأخير يمتلك مؤهلات فيما يتعلق بالقوة الخشنة أو الناعمة أكبر من تلك الموجودة لدى إيران.

رابعًا: من الناحية المذهبية : حقيقة أن إيران تتبع المذهب الشيعي ومزجه مع القومية الفارسية وتحديدًا مبدأ ولاية الفقيه، عاملاً معرقلاً لهدفها في قيادة المنطقة أو توليد قوة ناعمة كافية تخولها القيام بتحقيق هذا الهدف دون الاعتماد على قوة صلبة بل إن هذا العنصر قد يلعب في كثير من الأحيان دورًا سلبيًا في تعميق عزلة إيران الإقليمية خاصة عندما تعمد إيران إلى الاعتماد على العامل الطائفي لحشد الأقليات الشيعية في المنطقة، وتعجز عن برهان أنها لا تتعامل بسياسات طائفية في كثير من المحطات، وهو الأمر الذي يؤدي إلى رد فعل أوتوماتيكي

برفض الأفكار الإيرانية أو المشروع الإيراني في المنطقة لاسيما في الخليج والعالم العربي.

وقد أظهر استطلاع أجراه معهد تيسيف في العالم العربي ونشر نتائجه في نوفمبر ٢٠١٢، أن إيران تأتي على قمة هرم الدول التي يعتقدون أنها تتبع سياسة طائفية إلى جانب كل من العراق وسوريا، وهو ما يعني فشلاً إيرانيًا في استخدام هذا العنصر لصالحها.

خطة مقترحة لمواجهة المشروع الإيرانى:

قبل الخوض في البنود الأساسية الموجهة بطبيعة الحال لكل من يرى انّه يمكن الاستفادة منها في مواجهة المشروع الإيراني للمنطقة، يجب علينا التأكيد على عدد من النقاط الأساسية التي تكون محوراً ثابتاً راسخاً في ذهننا خلال إتّباع الخطوط العامة في مواجهة المشروع الإيراني في الوطن العربي والذي يطال الشعوب بالدرجة الأولى ومنها:

١- الحفاظ على وحدة وتماسك النسيج الداخلي للدولة والشعب في الوطن العربي وعدم السماح بتفتيت المجتمع أو اختراقه والعمل على جمع مكوناته وتثبيتها على أساس قابلية الاندماج في الدولة العربية وليس على التفريق والولاءات المتعددة، وعدم الخضوع لمبدأ تصدير الفتن الذي تقوم به إيران وغيرها من الدول الغربية فالاستقرار الداخلي

والاجتماعي ضمن إطار هوية المنطقة العربية الإسلامية شرط أساسي في نجاح تطبيق سياسة مواجهة المشروع الإيراني لذلك يجب أن نشير هنا أيضا إلى أنّ تطبيق كل ما سيأتي من بنود يساعد في لجم المشروع الإيراني لكنه لا يلغيه، فعملية الإلغاء سواء للمشروع الإيراني أو الإسرائيلي يستلزمها وجود مشروع عربي لديه الحد الأدنى من مقومات الصمود وهو ما يجب التحضير له جدّياً.

٢-ضرورة مواجهة الدعاية التي تقوم إيران بترويجها حالياً من أنّ كل من يريد صدّ مشروعها فهو مع المشروع الأمريكي أو الصهيوني فهذا فخ تريد إيران أن توقعنا فيه من خلال الإيحاء بأنّ كل من يناهض مشروعها يقف في مركب واحد لكنّ الحقيقة هي أنّ المشروع الإيراني هو نفس المشروع الأمريكي والإسرائيلي للمنطقة بل إنّ هذه المشاريع متكاملة فيما بينها وأي خلاف يظهر فيما بينها يكون على حجم الحصّة فقط.

٣-يجب أن نعلم أنّ إيران ستعمد إلى تنفيس الاحتقان ضدّها كلما اضطرت إلى ذلك، لكن هذا لا يعني أنّها تراجعت عن مشروعها فهناك فرق كبير جداً بين تغيير الهدف وتغيير الأسلوب، وما تقوم به إيران دائما هو تغيير الأسلوب والتكتيك وبقاء الهدف والاستراتيجية لذلك سنجد أنّها ستطلق شعارات عن أنّ من يريد مواجهة مشروعها يريد

الفتنة والتقسيم وسنسمع من وقت لآخر دندنة حول الوحدة الإسلامية والحوار والتعايش والتسامح ومصطلحات من هذا القبيل يجب أن نوقن أنها مجرّد مناورة إيرانية كما أثبتت الوقائع، لأنّ التشيع الصفوي الذي يطعن في كل السنّة وفي الشيعة المخالفين له أيضاً لا يمكنه أن يكون عامل توحيد أو تفاهم، ولا يمكن تقبّل التشيع الصفوي القائم على القومية الفارسية وتحريف صحيح الدين وعلى الخرافات واحتقار العرب وسبّ واهانة وطعن جيل كامل من الصحابة وتاريخ كامل للدولة الإسلامية ولا يمكن أيضا تقبّل الحجّة المكرره من أنّ إسرائيل دائما وحصرياً وليس إيران هي من يقف وراء وخلف كل ذلك، اللهم إلاّ إذا كانت إسرائيل تخترق الأجهزة الدينية والمؤساسات الإيرانية الرسمية وتقوم بنشر هذه الفتن وهذا التشيع الصفوي ويجب أن نعلم أن هذه المناورات الإيرانية باتت قديمة ويجب التنبه لها دائماً، فهناك حقائق لا يمكن لإيران إنكارها في هذا المجال أمّا فيما يتعلّق بالبنود العملية فهي:

البند الأول: التركيز على أنّ مواجهة المشروع الإيراني لا تعني تناسي أو تجاهل مواجهة المشاريع الأخرى الموازية أو المكمّلة للمشروع الإيراني-الصفوي وأهمها المشروع الصهيوني إذ سنجد أنّ الصهاينة قد يتدخلون في أجندة محاربة المشروع الإيراني- الصفوي، لخلق صورة وهمية عن أنّ الجميع في خندق واحد ضدّ إيران، وبالتالي يستفيدون من

جهودنا في مواجهة المشروع الإيراني، وهو نفس الأسلوب الذي اتّبعته إيران سابقاً إذ استطاعت أنّ تخلق صورة وهمية عن عدائها لإسرائيل وأمريكا للاستفادة من جهودنا، فبينما كنّا نحارب هذا المشروع الأمريكي والإسرائيلي في أفغانستان والعراق ولبنان، كانت هي تقطف ثمار المواجهة وتترجمها مطالب من أمريكا وإسرائيل لذلك فالوضع هنا يقتضي حرب ثنائية على جبهيتن، ولا مانع من تخصيص فئات معيّنة لمواجهة كل جهة، أو اعتماد أسلوب آخر يقوم على توضيح تعقيدات هذه النقطة للعامة لاسيما فيما يتعلق بأنّ مواجهة أحد هذه المشاريع على انفراد لا يعني إهمال المشروع الآخر أو مساندته أو التحالف معه، وهذا ما يتطلب جهدا إعلامياً وعملياً كبيراً.

البند الثاني: الحرص على عدم جمع الشيعة في سلّة واحدة إذ ظهرت في الآونة الأخيرة حالة تململ من المشروع الإيراني في بعض أوساط الشيعة العرب الغير مواليين للولي الفقيه بالتحديد فهناك شيعة عرب موالين للولي الفقيه لأسباب عديدة مختلفة منها:

١ـ الاستعلاء القومي: إذ يرى بعض الشيعة العرب أنّ ولاية الفقيه تمثّل البعد القومي الفارسي الاستعلائي، وأنّ المشروع الإيراني في هذا الإطار سيجعل من المراجع الشيعية العربية الكبرى مجرّد خدم للمنظومة الدينية الإيرانية المتمثّلة بالتشيّع الصفوي .

وحتى إنّ إيران لم تكتف بالتشيع الصفوي، فاخترقت المرجعية العربية من خلال تنصيب إيرانيين عليها يدّعون عدم موافقتهم على مبدأ الولي الفقيه لكنهم ينفذون أجندة إيران السياسية والطائفية والمصلحة بامتياز، وآية الله الإيراني السيستاني مثال صريح وواضح على ذلك.

٢- تضارب المصالح: إذ لا بدّ لنا أن نأخذ بعين الاعتبار وجود حد معين من تضارب المصالح فيما يتعلّق بمدرسة المرجعيّة، إذ أنّ إيران تسعى إلى نقل الثقل الأساسي من مدرسة النجف التاريخية إلى مدرسة قم مما يكرّس إيران كقيادة أساسية لشيعة العالم من الناحية الفقهيّة والمذهبيّة والسياسية، مع ما يترافق من تضارب في المصالح السياسية والاقتصادية والمالية المتعلّقة بالخمس وغيره.

البند الثالث: إظهار صورة العربي في المناهج الإيرانية وكيف ينظر الإيراني إلى العربي، وهي نظرة احتقار واستعلاء وازدراء، كي يصبح الجميع على بيّنة ولا يتم أخذنا على حين غرّة فالفكر الإيراني في هذا المجال يتشابه إلى حد بعيد مع الفكر الصهيوني الذي يتحدّث عن الآخرين عبر مصطلح الأمميين وشعب الله المختار.

البند الرابع: إظهار التعاون الحثيث والعلاقات السريّة الإيرانية- الإسرائيلية والإيرانية- الأمريكية وهي حالات كثيرة وخطيرة و فضائح لمن يتابع الموضوع.

البعض يقول في مثل هذا الموقف، هناك دول عربية كثيرة تقيم علاقات مع إسرائيل نعم هذا الكلام صحيح، وهذه الدول تخفف علينا عبء تناولها، فكل شيء مكشوف وبالتالي لا تستطيع ادعّاء عكس ما هو ظاهر، أضف إلى هذا أنّ هذه الدول لم تدّع يوما أنها ضد أمريكا، لذلك فالفضيحة تكون لمن يدّعي ذلك بالعلن و يقوم بالسر بعكسه.

والتركيز في هذا الجانب يجب أن يكون على عنصرين أساسيين هما:

- أولاً: التعاون السري الحثيث وهو تعاون كبير وخطير جداً لا يقتصر على التعاون العسكري والتكنولوجي والصناعي ولا ينحصر على بداية الثورة الإيرانية حيث باعت إسرائيل أطناناً من الأسلحة والمعدات لإيران (هل يمكن أن تتصور أن تبيع إسرائيل لمصر أسلحة، ولا نعرف من العميل هنا بل يمتد على طول الفترة منذ ذلك الوقت وحتى اليوم.

- ثانياً: تماثل الأهداف إذ يجب عرض الأهداف الإيرانية التي تريد تحقيقها في المنطقة ومقاربتها بشكل دائم بأهداف المشروع الصهيوني، كي يستطيع القارئ أو المتلقي الربط بشكل آلي و فوري، وسيكون هذا سهلاً جداً عليه خاّصة أنّ أهداف المشروعين واحدة تقريبا، وبما أنّ الأحداث تتمحور حالياً حول العراق فلا بد من التركيز على تلاقي دور الصهاينة والصفويين في تدمير العراق.

البند الخامس: التركيز على التناقضات الإيرانية في المواقف من مختلف الملفات الإقليمية وعرضها في إطار مشروعها.

البند السادس: تعريف وتبيان وكشف أدوات إيران ووسائل اختراقها للمنطقة من الناحية البشرية والمادية والمذهبية والاجتماعية، وتحديد حلفاءها في البلدان العربية وتحديد طرق وأساليب التعامل معهم، من خلال إثارة نقاش فكري، علمي لنقل الصورة الحقيقية عن إيران وعن سلبية التبعية لها.

البند السابع: استخدام الوسائل والأساليب والأدوات المناسبة في مخاطبة الجمهور من العامة والخاصة فيما يتعلق بالخطر الإيراني فلكل فئة مستهدفة طريقة خاصة بالتفكير أو الاستجابة للخطاب الموجّه إليهم.

البند الثامن: توظيف الأوضاع والتطورات والتعامل معها بشكل ذكي لكشف المشروع الإيراني ومحاصرته والضغط عليه.

البند التاسع: اعتماد مبدأ المعاملة بالمثل وعدم الاكتفاء بموقف الدفاع إذ أنّ السكوت عن التصرفات والسياسات الإيرانية يعطي انطباعاً بالضعف المفرط، لذلك فأنّ خطوات مماثلة لتلك التي تتّخذها إيران تجاه العرب يساعد على إعطاء رسالة واضحة وسريعة.

البند العاشر: التركيز دائما على المسؤولين المتفرسين الموجودين عندنا خاصة في العراق، والكشف عن أصولهم وأسمائهم الحقيقية التي يعمدون دائماً إلى إخفائها واستبدالها بأسماء عربية أصيلة وشهيرة كي يستطيعوا تحقيق أكبر اختراق ممكن، والحرص على إحصاء عدد الزوّار الإيرانيين إلى البلدان العربية لنستطيع عبر ذلك معرفة نسبة الاستطيان التي تحصل تحت شعار زيارة المراقد والسياحة الدينية والأماكن المقدّسة.

البند الحادي عشر: إنشاء مركز أبحاث جامع هدفه دراسة ورصد السياسات السلبية الإيرانية تجاه المنطقة وتقديم الاقتراحات بشان سبل معالجتها أو مواجهتها، والاهتمام برعاية باحثين وإعلاميين عرب ودفعهم لإتقان اللغة الفارسية وذلك لما في هذه النقطة من أهمية لجهة تناول ونقل وتحليل ونقد وكشف الأخبار والوثائق الإيرانية باللغة الفارسية والتي يستعصي على عدد كبير من العرب فهمها أو ترجمتها ويكون لهذا المركز لجان دينية وأخرى سياسية، تقوم الأولى بدراسة كل ما يرد من إيران من كتب ومطبوعات تعود للتشيع الصفوي ومراجعتها وفحصها بدقه للتأكد من خلوها مما يطعن فى الدين الإسلامي والصحابة تحت أي مسمى من المسميات وتسجيل لوائح بأسماء تلك المنشورات الموجودة بكثرة في البلدان العربية والتي تدخل تحت عنوان معرض

للكتاب ، أو من خلال حملات التشييع والمراكز الثقافية والسفارات الإيرانية في البلدان العربية، بالإضافة إلى رصد تحركات إيران في مجال التبشير المذهبي فيما تقوم اللجان السياسية بمتابعة التطورات السياسية السلبية الإيرانية ورصد التدخلات في الشؤون الداخلية من الناحية السياسية والاجتماعية وفيما يتعلق بأدوات الاختراق وأساليبه وتقديم تقرير شامل بشأنها للرأي العام العربي وللمهتمين.

البند الثاني عشر: إنشاء لجان شعبية مشتركة من جميع الدول العربية للعمل بشكل جماعي،وإرسال رسائل إلى السفارات الإيرانية والمفوضيات الثقافية بشأن ضرورة عدم التدخل في الشؤون الداخلية سواء الدينية أو السياسية وذلك لكي لا يكون الأمر وكأنه رد فعل طائفي أو مصلحي معيّن، ولإظهار الثقل الجماعي في مواجهة المبادرات الفردية التي لا تؤدي الغرض المطلوب منها.

البند الثالث عشر: إنشاء لجان مهمتها متابعة هذه السياسة بشكل دائم وتقديم تقارير بشأنها والعمل على تطويرها تعديلها أو تغييرها متى اقتضت الحاجة إلى ذلك، أو إذا حدثت تغييرات أو تطورات على صعيد السياسة الإيرانية و أدواتها.

دول الخليج أقوى

وعن مزاعم إيران بامتلاك تفوق في ميزان القوى العسكرية لصالحها على حساب دول الخليج، فان إيران لا تمتلك ترسانة حربية متطورة وأحدث الطائرات التي تملكها هي من طراز F4 أو F5 الأميركية وهذه الطائرات عمرها ٦٠ عاماً وسعت طهران إلى إجراء تعديلات عليها وبقية الطائرات التي تملكها قديمة وليس لديها سوى عدد محدود جداً من الطائرات الروسية التي لا يمكنها أن تواجه القوة الجوية لدولة عربية واحدة، ناهيك عن بقية الدول كما نعلم جميعا أن القوة البحرية والجوية للمملكة العربية السعودية هي قوة كبرى ليس على مستوى المنطقة فقط بل على مستوى العالم أجمع.

كما تمتلك الإمارات قوة جوية رادعة ولأن الحرب أصبحت في الوقت الحالي عن طريق التقنية، فنستطيع القول بوضوح إنها بيد العرب وليست بيد إيران ونظام طهران يتوسع عن طريق العملاء والخونة أما القوة العسكرية فهي تفتقدها تماماً ناهيك عن بقية القوة العربية فى باقى الدول كالكويت وغيرها ومصالح بعض الدول الكبرى التى لن تقف مكتوفة الأيد إزاء الوقوف ضد مصالحها فى منطقة الخليج العربى عن طريق إيران.